

مقدمات الانفجار

ماذا يحصل عندما يأكل الكبير من الإناء
الصغير ، ويأكل الصغير من الإناء الكبير .. ؟

لم تكن الأيام الخمسة والعشرون التي سبقت 2 آب (أغسطس) 1990 كافية للتعبئة في اتجاه معاكس لما استقر عليه وضع التعايش على مدى خمسة وعشرين عاماً من التاريخ ، عندما تعامل العراقيون مع الكويت كدولة يمكن التعايش معها ، واستقبلوا أميرها كرئيس دولة أخرى ، ومنعوا نشر الكتب التي تتحدث عن خلفية العلاقة التاريخية بين الكويت والعراق .. كذلك كان من الصعب ، القيام بعملية تعبئة في 25 يوماً لمسح ما جرى التعايش معه 25 سنة .. فجأة فُتِح ملف الكويت ..

وبسرعة تدفقت الأوامر اليومية لتعبئة الجمهور .. حقوق مستلبة في الأرض ، وفي الشاطئ ، نطف منهوب ، خطة سرية لاستنزاف الاقتصاد العراقي ، الكويت فرع من العراق لا بد أن يعود لأهله .

وكان التدفق السريع والمتتالي لهذه الأوامر النفسية والمعنوية سبباً في جعل الجمهور ضحية حالة من الحيرة والتساؤل لم يخرج منها حتى شهور تالية ، عندما صار بإمكانه أن يتأمل ويستعيد الوقائع ، ليتبين بعضاً من الجرعات التي كان قد تلقاها دفعات سريعة في حيز ضيق من الزمن .

أهو رسم جديد للخارطة ؟ أم انه إلغاء لما ترتب على جلسة عقدت في خيمة بمنطقة العقير رسم خلالها السير بيرسي كوكس ، بعصاه ، أشكال دول على الرمل ؟ أم أن عدد دول العالم قد تناقض واحدة وشُطبت الكويت التي كانت قبل سبعين سنة فقط قضاءً ملحقاً بإحدى ولايات العراق الثلاث ؟ أتخذ قرار دخول الكويت على عجل ، إذ لم تستغرق المدة بين تحريك أولى فرق الحرس الجمهوري في اتجاه الجنوب ويوم الثاني من آب (أغسطس) أكثر من أربعة عشر يوماً ، ولم يكن القرار السياسي في الدخول إلى الكويت قد طُرح للمناقشة حتى 27 - 28 حزيران (يونيه) 1990 .

كانت أمام القيادة العراقية خيارات عدة للتعامل ، في مقدمتها الإيحاء باستخدام القوة من دون استخدامها فعلاً ، بهدف جس النبض ومعرفة النيات المخفية للكويتيين نحو العراق ، والأبعد من ذلك معرفة الطريقة التي سيتصرف بها الأمريكان وقياس نياتهم الحقيقية بناء على نوع رد الفعل ، أما الخيار الثاني فكان دفع الأمور إلى تسوية سياسية سليمة تعيد للعراق جزيرتي وربة وبوبيان وحقول نفط الرميعة عبر الاتفاق السلمي بالتراضي ، وإسقاط الديون ، والإسهام الفعال في برنامج لإعادة البناء .

أما الخيار الآخر فكان الدفع في اتجاه تغيير نظام حكم آل صباح في الكويت ، وتشجيع قدوم حكومة بديلة تنهج سياسة تعاون وتفاهم مع العراق . وذكر الملك حسين أن صدام أبلغه بعد انتهاء الحرب مع إيران أن موضوع الكويت يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهله وأنه يريد أن يجد حلاً له .

ويشير إلى انه تحدث مرات عدة مع الرئيس صدام حسين في تلك السنة عن دور الولايات المتحدة بعد التطورات الخطيرة في المنطقة والعالم . وهما يراقبان خطوات توحيد أوروبا ، وتطلع اليابان الاستعادة دورها .

وكان بينهما اتفاق في التفكير على أن النفط سيكون أساس أي تطور ، وهدفاً في أي مخطط يوضع للمنطقة ، بحيث تؤمن الولايات المتحدة السيطرة على نفط العرب حتى يكون بمقدورها التحكم بأوروبا واليابان .

وأشار الملك حسين أن صدام كان يقول باستمرار : ينبغي أن نكون متنبهين ، ونحذر في هذه الفترة حتى يتبلور موقفنا عندما يأخذ العالم شكله الجديد . وان يستبعد العرب استخدام القوة بينهم .

ويخلص الملك إلى الاعتقاد أن العمل العسكري لم يكن مخططاً له ، وأنه كان بالإمكان الوصول إلى الحل بإستقطاب عدد كبير من المتفهمين بعد تبيان الموقف ، وعرض كل الحقائق .

لم يكن أمام القيادة العراقية أن توسع دائرة الأشخاص الذين اطلعوا على هذه الخيارات ، لذلك ضاقت حلقة العارفين بقرار الثاني من آب (أغسطس) إلى أصغر دائرة تتيح إصدار الأمر العسكري بالاندفاع نحو الكويت ، بعد أن سبقت لحظة الشروع عند الثانية فجر 2 آب (أغسطس) 1990 ، عملية تعبئة سريعة للجمهور العراقي ، والرأي العام العربي ، ولكنها كانت دون الشمول والمقدرة على خلق مناخ يستجيب سريعاً لقرار بهذه الخطورة والسهعة .

وكان أمام القيادة العراقية نموذج بديل في التعامل في مسألة الكويت ، لكنها أرادت تحاشي الوقوع في ما عدته خطأ مرة أخرى ، إذ أن رئيس الوزراء العراقي الأسبق عبدالكريم قاسم كان قد طالب سنة 1961 بالكويت كونها قضاءً ملحقاً بلواء البصرة ، وأثارت مطالبته تلك حملة سياسية وإعلامية واسعة حفزت البريطانيين من جهة والمصريين من جهة أخرى لانزال قوات حامية في الكويت وتطوير محاولته وإحباطها قبل الشروع بها .

ففي الوقت الذي أعلن رئيس وزراء العراق عبدالكريم قاسم (أن الكويت جزء من العراق ، وان تلك الحقيقة أكدها التاريخ ، ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها) فإنه لم يدعم إعلان ذلك بتحريك عسكري فعلي ن وعدا ما تلقاه من برقيات تأييد من رئيس الأركان وقادة الفرق العسكرية .

يومها أعلن العراق : أن حكومة الجمهورية العراقية قررت المطالبة بالأراضي التابعة للواء البصرة بكامل حدودها . وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها

.. وعندما نقول هذا فان باستطاعتنا أن ننفذه . ثم يكتفي بالتصريحات والبيانات ، في الوقت الذي تحركت فيه بريطانيا بصورة عاجلة فأنزلت خمسة آلاف جندي في ارض الكويت ، وتبنت قراراً في مجلس الأمن ، فأعطت التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء فرصة للطرف المقابل للإحتواء وقطع الطريق قبل أن يشرع بالعمل .

الصورة ظلت ماثلة أمام الحكومات العراقية تسعة وعشرين عاماً ، وكان من المتوقع إنها ستتحاشى الوقوع فيا لخطأ التكتيكي نفسه ، مرة أخرى . لذلك صارت قيادة العراق عند الثاني من آب (أغسطس) سنة 1990 ترى أن رئيس وزراء العراق آنذاك حفز الآخرين ، وأعطاهم مدة كافية لترتيب أوضاعهم والرد عليه قبل شروعه بالفعل ، بعد أن نبه المنافسين للتحرك قبل أن يشرع هو بأخذ المبادرة على الأرض وإنزال المفاجأة بالطرف الآخر . وهكذا جاءت خطوات العراقيين بعد اقل من ثلاثين سنة ، كتومة ، سرية ، تجري في دائرة صغيرة مغلقة من دون أية إثارة مسبقة للحفيظة بما يوفر عنصر المباغته والمفاجأة .

وصف وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني الجيش العراقي بأنه الرابع في العالم ، وكان هناك من يعتقد أن الأميركيان يبالغون في تقدير قوت العراق العسكرية حتى يخلقوا الذرائع الكافية لتجنيد قوة عسكرية كبيرة يشترك فيها إلى جانب الولايات المتحدة اكبر عدد يمكن جمعه من الجيوش ، ولتبرير حملة جمع التمويل المالي للحرب من دول الخليج وأوروبا واليابان ، بعد إظهار الجيش العراقي كقوة نازعة إلى التوسع . لكن العراقيين كانوا أعرف بأنفسهم من الآخرين ، هم يذهبون إلى أنهم فعلاً بنوا واحداً من اكبر خمسة جيوش في العالم ، وان هذا البنيان لم يكن ليتحقق لولا وجود إرادة قيادية قوية ، ووجود استجابة شعبية كافية ، إلى جانب توافر مستوى مناسب من الدقة في التنظيم مؤهل لإدارة جيش يتسلح بأسلحة حديثة ومتطورة على مثيلاتها لدى جميع دول العالم الثالث .

اذن لا بد أن هناك طاقة غير اعتيادية ، وقدرة هائلة في الحشد والتنظيم والتعبئة كانت سبباً في قيام هذه القوة ونموها .

لكن السؤال ظل يجور حول كيفية استخدام القوة لتحقيق التأثير السياسي في الاتجاه الذي يريده العراق .

أيهما أصوب أن يستخدم صاحب القوة قوته ، أم يكتفي بالتلويح بها والإيحاء بفعاليتها ؟

بل كيف ينبغي التصرف بهذا الجيش ؟

وكانت هناك رؤيتان :

الأولى ترى أن بقاء جيش بهذه السعة الضخامة والتسليح من دون فعالية ميدانية هو ضرب من التعطيل لجزء حي من قدرة الشعب وطاقته ، وهو أيضاً هدر مادي هائل .. ولذلك لا بد من واجب ميداني وفعالية لهذا الجيش ، وإلا تحول إلى عبء على المجتمع كله ، وأصبح بالتالي مصدر قلق للنظام السياسي والنظام الاجتماعي معاً .

الثانية تذهب إلى أن بالإمكان الحصول على النتائج التي يريدها العراق على مستوى السياسة الخارجية من دون اللجوء إلى استخدام قوته العسكرية ، بل بالإيحاء بها ، والإعلان عنها ، وجعلها قوة ردع تحقق توازن الرعب في جانب ، وتوفر مصدراً لجني مكاسب سياسية .

واستندت الرؤية الثانية إلى أن العراق تمكن من نشر قوته دون استخدامها عسكرياً يوم كان بمقدوره المساعدة في تغيير نظام الحكم في بلد يبعد ثلاثين ألف كيلومتر إلى الشرق منه ، ويتدخل لحسم الصراع بين (داكار) و (نواكشوط) لصالح الموريتانيين على بعد ثمانية عشر ألف كيلومتر إلى الغرب منه ، وكان العراق موجوداً في غرفة عمليات المتنازعين في (تشاد) ، وكانت إشارات سياسية وعسكرية تصدر عنه كافية لتوفير الحماية للبحرين أمام أطماع إيران .

وكانت لديه قوة معنوية كافية لإخراج مليون متظاهر في السودان ومليونين في البنغال ومليونين في باكستان ، وكان بإمكانه التأثير في سياسات دول في إفريقيا ، وقد استخدم قوته السياسية ونفوذه في تسريع إعلان وحدة اليمن ، واقامة علاقات مع عشرات من الأطراف السياسية في دول العالم الثالث .

لكن هذا العرض الكبير للقوة لم يكن خافياً عن أبصار الولايات المتحدة وغيرها من قوى دولية وإقليمية وجدت أن عرض القوة العراقي يفرض العمل لانتزاع قدرة العراق على التأثير في النظامين الإقليمي والدولي ، وبذلك فان النتيجة واحدة .. استخدم العراق قوته ، أم أوحى بها وجنى ثمار تأثيرها السياسي .

ولكن هل كانت قوة العراق كافية ، بحساب طاولة الرمل العسكرية على التكافؤ مع القوة التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حشدها .. وهي

القوة التي أعدت أصلاً لخوض حرب ظلت محتملة على مدى نصف قرن مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه ؟

أجاب العراقيون أنفسهم عن هذا السؤال في الخطاب السياسي العلني ، وفي المداولات التي أجرتها القيادة العراقية على نطاق محدود في اليوم السابع من

بدء الهدوم على العراق ، وأجمع فيها المتحدثون على أن معرفة قدرات الطرف الآخر العسكرية ، ولا سيما تفوقه في الطيران والحرب الإلكترونية ، لم يمنع من قبول العراق للتحدي والاستجابة له .

وأجاب ذلك الاجتماع ، الذي التأم مساء 24 / 1 / 1991 عن التساؤلات التي طالما ترددت في العراق بشأن مسألة توقيت اتخاذ قرار دخول الكويت و اعلان استعدادها .

وتتلخص الآراء التي تصدت لهذه التساؤلات ، بالآتي :

أولاً رفض التصورات التي تذهب إلى أن الحادة كانت تستدعي وقتاً مضافاً لسنة أو بضع سنوات لتطوير الإمكانيات العراقية من جهة ، وتطوير الموقف العربي الرسمي ، قبل اتخاذ قرار 2 آب (أغسطس) .

ثانياً : أن المعركة كانت مطلوبة في التوقيت الذي جرت فيه على الرغم من أن العراق لم يحدد وقت المواجهة .. ولا حدد تفاصيل المعركة .

ثالثاً : أن المعركة ، لو تأخرت ، فإن العراق كان سيصبح عاجزاً عن مواجهة أعدائه ، بافتراض استمرار سياسة زيادة الإنتاج في السوق النفطية على مدى سنتين آخرين ، والعراق مدين بخمسين مليار دولار ، وإيرادات النفط لا تسد 50% من الإيرادات في ضوء ما يترتب من فوائد ، مع توقف التسهيلات الغربية في الحصول على الحبوب ، والتكنولوجيا ، واحتمال توسيع دائرة الحظر لتنضم إليها دول أخرى ضد العراق .

رابعاً : أن القيادة العراقية وصلت بعد 22 عاماً من الحكم إلى وضع لا تستطيع فيه إلا تطوير ما بنته من قاعدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وهو أمر بدأ مستحياً مع استمرار التهديد الإسرائيلي من جهة ، والاستنزاف الكويتي من جهة أخرى .

خامساً : برغم ذلك كله ، فإن يوم 2 / 8 / 1990 لم يكن اليوم المفضل للمعركة ، ولم تكن القيادة العراقية قد درست الموضوع قبل سنة أو حتى قبل ستة أشهر استعداداً لها . (لكن إرادة الله هي التي قررت هذا التاريخ .) كما قال عزة إبراهيم في الاجتماع .

ويفهم من تحليل سياسي وزع على نطاق محدود بعد توقف إطلاق النار ، أن قرار الثاني من آب (أغسطس) قام على عنصرين :

الأول : تأديبي عقابي ضد الحكومة الكويتية التي اشتركت في (عملية زعزعة الاقتصاد العراقي و إضعاف قوته العسكرية وزعزعة نظامه السياسي والاجتماعي) .

الثاني : أن المعركة بدت حتمية ، لذلك تدخل العراق لاتخاذ قراره العدل برغم أن (كل مستلزمات المواجهة لم تكن مهيأة كما ترسم خارطة الرمل في العلم العسكري) .. وقبل الجانب العراقي التوسع في المعركة بعد الحصول على امتياز المبادأة حتى (لو كان هناك احتمال في الخسارة المادية التي ستظل أقل ضرراً من نتائج التراجع وانتظار الضربة) .

إلى جانب هذين العنصرين ، يمكن عرض الدوافع الآتية كما تكونت في عقل الرئيس العراقي عشية 2 / 8 / 1990 إذا جاز لي الاستنتاج في ضوء ما رأيته وسمعته وأطلعت عليه مع كل ما يمكن أن يكون لدي من تحفظ على الطريقة التي تكونت بها تلك المفاهيم قبل أن تصبح دوافع .. ثم مبررات:

– أولاً أن على العراق المبادأة في الهجوم في ممارسة سياسته الدفاعية ، وذلك بفتح جبهة معركة مع الولايات المتحدة وإسرائيل ليست من بين الأولويات التي يتوقعانها ، بحيث توجه الضربة إلى الحلقة الأضعف في اوركسترا التهديد والضغط الموجهة ضد العراق ، بحساب أن المبادأة العراقية ستحبط ضربة إسرائيلية أو أمريكية مخططة ، وترغمها على إعادة برمجة التوقيت والأسلوب وترتيب الأولويات بعد إنشاء وضع سياسي وعسكري جديد .

– ثانياً : أن العراق لن يتمكن من بناء نموذج المرفه بعد ثماني سنوات من الاستنزاف خلال الحرب مع إيران إلا من خلال إيجاد حل شامل للمعضلة الاقتصادية ، ومنها مشكلة المديونية ، وهو أمر يلزم العراق إيجاد وضع جيو – سياسي جديد تتوافر فيه مصادر جديدة للاقتصاد العراقي .

– ثالثاً : ليس أمام العراق للتمتع بموقف استراتيجي آمن في أية مرحلة تصادم مع إيران التي لم يتم معها سلام دائم ، إلا من خلال إيجاد منفذ واسع على البحر يغلق الطريق أمام الالتفاف ، ومحاولات اقتطاع جنوب العراق وعرقلة الممر المائي العراقي الذي يصدر عبره نفط البلاد .

واندفعت مجموعات منتخبة من الضباط والجنود العراقيين إلى قصر الأمير في قلب الكويت لتجد أن طائرة هليكوبتر كانت قد سبقتها والتقطت الأمير من قصره لتتجه به شرقاً نحو ساحل الخليج ثم تستدير بطيرانها نحو الجنوب في اتجاه الحدود السعودية ، وفي اللحظات نفسها كانت مجموعات عسكرية عراقية أخرى تدخل آلي قصر ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الواقع جنوب العاصمة على ساحل الخليج لتجده الآخر قد بكر ، قبل وصولها بأربع ساعات ، في مغادرة القصر بعد أن تلقى عند الثانية فجراً اتصالاً هاتفياً من مركز العبدلي يبلغه محدثه ، وهو ضابط كويتي ، بأن القوات العراقية تقدمت جنوب

المركز في اتجاه المطلاع ، ولا يعرف أحد أين ستتوقف ...

سألت طارق عزيز :

– ألم يكن بإمكان العراق أن يلجأ الى حل فني لمسألة الكويت ؟

تطلع الرجل عبر نطارته السمكية يتأمل السؤال ، فهو أحد الستة المشاركين في اجتماع تاريخي عقدته القيادة العراقية نهاية شهر حزيران – يونيو 1990 ، جرى فيه فتح ملف الكويت أول مرة باتجاه حسم ما تجمع فيه من مشكلات وهو الاجتماع الذي جعل جميع الخيارات ممكنة ومحتملة .

واستفسر عزيز : ماذا تقصد بالحل الفني .. ؟

أعدت السؤال على نحو آخر :

– ان مشكلة العراق كانت مع آل صباح ، فلماذا لم تلجأ القيادة العراقية للتخلص من عناصر منهم فقط عبر انقلاب عسكري مدبر او من خلال الاغتيال .. ؟
سحب طارق عزيز نفسه طويلاً وقال :

– كان لا بد من ضربة استراتيجية ، إذ ان المعالجات الصغيرة لم تكن مناسبة للمشكلة وما بلغت من خطورة ، وكان أمامنا أحد خيارين : إما أن نأخذ المبادرة ونضرب أو أننا كنا سنؤكل تدريجياً .

كنت أستطيع ببسر شديد معرفة أن عزيز يستخدم عبارات ردها أمامه صدام حسين نفسه.. كان أسلوبه القلق في الكلام وتردده يقود إلى ذلك .

استطرد عزيز : كان لا بد من حماية العراق بأسلوب الهجوم ، وليس صحيحاً القول إن قرار الثاني من آب جاء قراراً بلا جذور ، فقد استمرت مقدمات ذلك القرار على مدى عشر سنوات سبقتة .

كان ملف الحدود والمشكلات المالية والنفطية بين العراق والكويت قد أودع على مدى سنة مضت لدى الدكتور سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء آنذاك ، قبل ان يؤول هذا الملف الى مجموعة منتقاة من أعضاء القيادة العراقية التي أدخلت الى حساباتها خيارات عدة تبلغ اقصاها في اعادة الكويت الى العراق كجزء من اقليمه الوطني .

وبدا ان الوصف الأقرب لقرار الثاني من آب (أغسطس) هو انشاء وضع عسكري وأمني في الكويت يترتب عليه احداث انقلاب في الامارة يجري خلاله التخلص من عائلة آل صباح ، لتظهر على انقاضها قوة سياسية محلية تنزع الى التفاهم بدل التصادم ، والى التكامل بدل الافتراق .. وتتيح للعراق ان يحل مشاكله الاقتصادية والجيوستراتيجية عبر رثة مفتوحة على البحر .

سألت طه ياسين رمضان :

– لماذا لم يخطر ببال العراق ان يلجأ الى طريقة في التعامل مع الكويت أشبه بالطريقة التي تعامل بها السوريون في لبنان ؟

أجاب القيادي العراقي ، الذي عُرف باختيار اشد المفردات في وصف موقف سوريا من العراق على مدى السنوات العشرين الأخيرة :

– ان الوضع مختلف تماماً ، فالكويت جزء من العراق اما لبنان فليس جزءاً من سوريا ، وكان من الصعب علينا ان نختار السياسة التي اختارتها سوريا في لبنان .

واستغرق رمضان في وصف نوع الصلة بين العراق والكويت :

– لم يكن لدينا أي خلل في الاعتقاد بأن الكويت جزء من العراق ن وانها لا تقع ضمن منطق الوحدة العربية ، فهي جزء من قطر واحد وليست قطراً بإمكانه ان يتوحد مع آخر سواه .

عدت أسئلة ثانية :

– هل كان يوم الثاني من (أغسطس) 1990 موعداً مثالياً لاستعادة الكويت ، بمعنى لو تأجل او تأخر اما كان التاريخ قد تغير ؟

قال الرجل الذي كان احد المشاركين في اجتماع نهاية شهر حزيران (يونيو) ، الذي تقرر فيه للمرة الاولى طرح الخيار العسكري في التعامل مع وضع الكويت :

– ان التأريخ تصنعه ارادة الله و ارادة الانسان معاً ، ولم يكن موعد المعركتين في القادسية وام المعارك مثاليين ، كنت اتمنى ان تكون كلاهما في تاريخين أخريين ، وتمنيت فعلاً لو مرت علينا خمس سنوات بعد انتهاء الحرب مع ايران قبل ان تقع المواجهة الثانية ، ولكن يبدو انه لم يكن مسموحاً للخط البياني لتطور العراق ان يستمر وينمو ، لذلك نحن لم نختار الموعد في 2 / 8 ، كنا نتمنى ان يكون ذلك في وقت آخر ، ولكنني في كل الأحوال أرفض قولك انه كان بالإمكان تجنب ما حصل .

وقد توصل العراقيون في وقت مبكر بعد انتهاء الحرب مع إيران الى ان حل المعضلات التي يعاني منها العراق لن يتم عبر حلول جزئية او مؤقتة ، وان الدور الذي لعبه العراق في حماية منطقة الخليج من التوسع الإيراني كان يستحق ان يجعل دول هذه المنطقة تتحمل القسط الاكبر في ايجاد حل شامل وكلي لمجموعة مشكلات مركبة نتجت عن تضحيات كبيرة قدمها العراق من اجل الآخرين .. ومنها مشكلة الديون التي كانت قد تجاوزت عند انتهاء الحرب مع إيران طبقاً لأرقام غير رسمية (70) مليار دولار يضاف اليها ما أنفقه العراق من احتياطيه قبيل بدء الحرب مع إيران والذي كان يزيد على (50) مليار دولار ، وكانت المساهمات الضئيلة والرمزية ، التي قدمتها السعودية والامارات وعائلة آل صباح في حملات اعادة بناء العراق التي تلت الحرب سنتي 1988 – 1989 ، قد عجلت في الاستنتاج بان هذه الهبات المحدودة لن تقدم حلاً لمعضلات اعادة ال بناء ومشاكل المديونية ، فلم تتجاوز المساهمة الكويتية فيها أكثر من (12) مليون دولار لدعم حملة اعادة بناء مدينة الفاو ، وهي المدينة التي تحمل العراقيون في الدفاع عنها واستعادتها التضحية بأكثر من (52) ألف من الرجال الذين خاضوا معارك دفاعية عن الخط الاخير الذي يحمي الكويت وبقية الساحل العربي على الخليج .

وكانت احدى المفارقات التي شغلت العراق ان الفائض المالي المتحقق للكويت والسعودية ودول الخليج النفطية منذ اندلاع الحرب العراقية – الايرانية سنة 1980 قد اخذ فرصته في التراكم بفعل سياسات انتهزت لحظة انفجار الحرب لتحصل على فرصة مضافة لزيادة الضخ في أسواق النفط والحصول على فائض مالي يزيد بنسبة الربع على ما كان عليه عشية اندلاع الحرب وهو امر كان له انعكاس سياسي مباشر على اطالة امد الحرب ، ففي الوقت الذي كان العراق يأمل ويتوقع ان تؤدي الحرب الى ازمة نفطية عالمية نتيجة الانخفاض المفاجيء في قدرات كل من العراق وايران على انتاج النفط الخام وتصديره جراء ما تعرضت له آبار النفط ومحطات التحميل وانايبب النقل والمصافي من دمار في البلدين وهي ازمة كان متوقعاً لو حدثت ان تدفع بالولايات المتحدة ودول اوربا واليابان للقيام بجهد سياسي عاجل ومباشر من خلال مجلس الامن لإصدار قرار بوقف اطلاق الناس في الشهر الاول من اندلاع القتال . ولكن السعودية بادرت فور بدء العمليات العسكرية الى زيادة الضخ لترفع تصديرها من اربعة ملايين برميل يومياً الى نحو ثمانية ملايين برميل بحيث بنت الحاجز المانع دون نشوء وضع نفطي دولي يحرك الجهد السياسي لإيقاف الحرب .

وترتب على زيادة ضخ النفط من قبل السعودية والكويت والامارات زيادات كبيرة في الايرادات المالية بحيث غدا استمرار سيلان الدم العراقي سبباً في تمكين هذه الدول من الحصول على مزيد من المكاسب المالية .

وتوافق انحسار التسهيلات المالية الخليجية المقدمة للعراق في توقيت واحد من قرار سوريا في ربيع 1982 غلق انبوب النفط العراقي المار عبر اراضيها في اتجاه ميناء بانياس على ساحل البحر المتوسط الذي كان يستوعب 4.1 مليون برميل يومياً ، وهو الامر الذي أدى الى انكماش مفاجيء وحاد في واردات ال عراقي المالية ، وصار مستحياً تغطية منهاج الاستيراد المدني الذي كان يبلغ سنئذ (20) مليار دولار سنوياً ، اذ ان طاقة انبوب النفط العراقي المار عبر الاراضي التركية لم تكن تزيد على (600) الف برميل يومياً .

وتجاوز التساؤل دوائر القيادات العراقية ليتسع في اوساط المتقنين والاقتصاديين ، وقادة الجيش ايضاً ، الذين انتظروا بعد ازالة الخطر الإيراني عن الخليج اسهاماً كبيراً من الخليجيين لتمكين العراق من اعادة بناء نفسه وتوفير مستوى انسب للرفاهية الاجتماعية والمعيشية .

من هنا كان الوقوف على شفا انهيار اقتصادي محتم في العراق يعطي دافعية قوية للبحث عن الحل الشامل ، وبدا ان فرض وضع جديد في منطقة الخليج سواء بترتيب تغيير سياسي في الكويت ، او باشعار دول المنطقة ان مفتاح استقرارها بيد العراق وليس سواه ، وان الشعور بالامان الذي بدأت التمتع به ناتج عن هزيمة إيران في الحرب وهو الامر الذي كان للعراق الدور الحاسم فيه ، وان لا استقرار لهذه المنطقة ما لم تكن للعراق حصة السيد فيه ، وحصة الاخ الاكبر ، والاخ الحامي ، وإن هذا الاخ لن يحتمل ان يلحقه أي نوع من الايذاء المتعمد من طرف مجاوريه الصغار الذين عاشوا في حمايته السنوات العشر الماضية ، ولذلك عدّ الضغط الاقتصادي وسياسة خفض اسعار النفط ورفض الغاء المديونية حرباً جديدة يتعرض لها كما أعلن ذلك الرئيس صدام حسين خلال اجتماع مغلق في مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في 30 أيار (مايو) 1990 ، عندما كان العراق ما يزال يتعاضد مع الوضع القائم في الكويت متحاشياً آثاره الخلفية التاريخية للعلاقة مع الكويت .

لم يكن قد مضى شهران بعد على استعادة العراق لمدينة الفاو في الجنوب ، حين توجه وفد عراقي ليحضر مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في مدينة الجزائر في حزيران 1988 ، وكان واضحاً ان العراقيين قد بدأوا العد التنازلي على طريق وضع نهاية للحرب مع إيران ، وصاروا يفكرون بمعالجة كل ما عدوه من قبل موضوعات مؤجلة ، بما في ذلك موضوع الحدود مع الكويت .

انفرد طارق عزيز بوزير الخارجية الكويتي جانباً في احدى الصالات الملحقة بصالة مؤتمر القمة بفندق الاوراسي في الجزائر وقال له :

– اننا مقبلون على مرحلة ما بعد الحرب ، وقد كلفتنى القيادة ان أبلغكم رغبة العراق بحل موضوع الحدود المعلق بيننا .

توقع الوزير العراقي ان يكون الوزير الكويتي مسروراً بما أبلغه به ، لكن الذي حصل ان الشيخ صباح الاحمد استمع من غير اكتراث الى العرض العراقي .. وقال :

– لسنا في عجلة من الامر .

بعد بضعة أسابيع تلقى الوزير العراقي اشعاراً رسمياً من الحكومة الكويتية يُعلمه ان امير الكويت يُفضل عدم البحث في هذا الموضوع في الوقت الحاضر . ولعل من المفارقة ان العراق هو الذي كان يلجأ الى التطبيع مع الكويت في السنوات التي سبقت الثاني من آب (اغسطس) 1990 في حين ظل الكويتيون يقدمون خطوة ويؤخرون اخرى حتى ان امير الكويت الشيخ جابر الاحمد لم يزر العراق على مدى عشر سنوات ، جاءت بعدها زيارته اثر ولادة عسيرة في 23 / 9 / 1989 ان كانت بغداد تتوقع ان يقوم بزيارتها فور انتهاء الحرب مع ايران ، ويسبق زعماء الاردن واليمن ومصر والسعودية وتونس والسودان وموريتانيا والبحرين والامارات والصومال الذين جاؤوا الى بغداد ليهنئوا بالانتصار على ايران .

وكان المبعوثون العراقيون قد اقترحوا ان يزور الشيخ جابر العراق براً تعبيراً عن عمق الصلة معه ، ولذلك وجدوا في تأخر زيارته اشارة اخرى على عدم توفر حسنة النية .

ولكنه يوم جاء الى بغداد أُستقبل بحفاوة وانشد له المغنون العراقيون اغاني لم يعتادوا انشادها لغير قادتهم ، واشتهرت بينها اغنية تقول (يا جابر والله وكفيت .. بغداد اخت الكويت) .

وفي الوقت الذي كان العراقيون يتوقعون ان يطلب الشيخ جابر الاحمد اثاره موضوع الحدود وجدوا انه تحاشى التعرض الى الموضوع ، مما حدا بالرئيس صدام حسين ان يعرض على امير الكويت حل المشاكل المعلقة بين الطرفين بما فيها موضوع الحدود .

أجاب الشيخ جابر الاحمد : " ان رأيي عدم بحث هذه الامور بيننا ، وخلينا بعيدين عنها ، ولنتركها للوزراء " .

كانت اجابة امير الكويت محط استغراب الجانب العراقي وتساؤله ، ان كان المتوقع ان يبادر هو الى طرح موضوع الحدود ، واستنتج اعضاء في الجانب العراقي بانه اراد ان يتظاهر بعدم الاهتمام حتى لا يتصلب العراق في موقفه من هذا الموضوع .

وكان على عزة ابراهيم ان يتابع ملف العلاقات مع الكويت قبل ان يؤول هذا الملف الى الدكتور سعدون حمادي الذي كلفه صدام حسين بالتوجه الى الكويت بعد ثلاثة اشهر من زيارة الشيخ جابر الى بغداد لمتابعة القضايا المعلقة من زيارة امير الكويت .

وبدأ حوار تفصيلي للمرة الاولى حول موضوع الحدود بين الدكتور سعدون حمادي والشيخ صباح الاحمد ، وبعد حديث اتسم بالعمومية ، في البداية ، وجه حمادي سؤالاً محدداً :

– ما هو الحل الذي تريده حتى نحسم موضوع الحدود ؟

أجاب الوزير الكويتي :

– نعود الى اتفاق 1963 .

وكان يعني ما توصل اليه نائب رئيس وزراء العراق آنذاك علي صالح السعدي خلال زيارته للكويت في تلك السنة ، وهو الاتفاق الذي لم تحصل عليه مصادفة من الجهات التشريعية في العراق .

قال الدكتور سعدون حمادي :

– ما نتحدث عنه ليس اتفاقاً ولا معاهدة لان المسودة التي وضعت آنذاك لم يصادق عليها أي مصدر تشريعي في العراق ، وهذا يعني انها لم تكتسب الصفة القانونية بموجب الدستور العراقي ، وبصراحة فان ما نتحدث عنه وتسميه اتفاق 1963 غير قائم من الناحيتين القانونية والتاريخية .

وعاد نائب رئيس الوزراء العراقي الى بغداد بعد ان اتفق على اعطاء الجانب الكويتي شهراً لدراسة ملف العلاقات ، على ان يزور الشيخ صباح الاحمد بغداد عندئذ ليأتي بإجابات على المقترح العراقي بتسوية جميع جوانب الخلاف .

ولكن زيارة الوزير الكويتي لم تأت بجديد من وجهة نظر العراق ، وانتهت عند عبارة : (ان الموضوع يحتاج الى المزيد من الدراسة في الكويت ثانية) .

وسلم الدكتور حمادي مقترحين خطيين الى الشيخ صباح الاحمد خلال زيارته الى بغداد في 18 / 2 / 1990 ، ويقوم المقترحان على اعطاء العراق تسهيلات من النوع الذي حصل عليه خلال الحرب مع ايران ، وعلى الالتزام ببنود معاهدة الدفاع العربي المشترك ، وذكر المسؤول العراقي وزير خارجية

الكويت بما كان السيد طارق عزيز قد أثاره معه خلال لقاءهما على هامش قمة الجزائر في حزيران (يونيو) 1988 عندما اقترح الوزير العراقي على الوزير الكويتي معاودة البحث في موضوع الحدود بعد ان توقف لسنوات عدة ، الا ان ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبدالله بعث برسالة مع وزير الدولة الكويتي سعود العصيمي في 27 / 2 / 1989 يطلب فيها تأجيل البحث في هذه الموضوع .

قبل شهر من ذلك التاريخ حدثت مداخلات زادت من تعقيد الموقف ، ففي اليوم الذي وصل فيه الشيخ سعد العبدالله في زيارة الى بغداد خرجت الصحف الكويتية بمقالات رئيسة تطالب العراق بحل عاجل لموضوع الحدود ومنح الكويتيين الاطمئنان الذي ينتظرونه ، ووجدت بغداد ان الخطاب الاعلامي الكويتي ينطوي على استفزاز مقصود لسببين :

الاول : ان بغداد ترفض ان يكون هذا الموضوع مادة للجدل في الصحف ووسائل الاعلام .

الثاني : ان ولي العهد الكويتي موجود في بغداد وبإمكانه ان يبحث الموضوع دون ان تلجأ الحكومة الكويتية الى ما تعتقد انه ضغط على العراق عشية بدء المفاوضات الرسمية في بغداد .

كنت يومها أقود فريقاً ثقافياً في اطار اسبوع ثقافي عراقي في الكويت ، وتلبّدت الاجواء ، ووجدت وزير الاعلام الكويتي وهو من عائلة الصباح ، يهرع اليّ بعد افتتاح معرض فني ويطلب مني ان اقترح على بغداد تطويق الموقف اعلامياً بعد ان ردت الصحف العراقية بقسوة على صحف الكويت . سألت الوزير الكويتي :

_ ألم يكن بإمكانكم ان تمنعوا اطلاق الشرارة الاولى من الكويت ؟

أجاب : لقد حصل الذي حصل وليس امامنا ، كما طلب مني الامير ، الا ان نوقف الامور عند الحد الذي وصلته في وسائل الاعلام .

وحين عاد الشيخ جابر ثانياً الى بغداد بعد ثمانية أشهر في أواخر أيار (مايو) 1990 ، كانت المناسبة عربية عامة هذه المرة ليشارك في مؤتمر قمة عربي استثنائي كانت بغداد قد فازت في جمعه بعد اثنتي عشرة سنة من آخر قمة عقدت فيها سنة 1978 وقررت عزل مصر بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد الاسرائيلية - المصرية .

وسبقت القمة اجتماعات لوزراء الخارجية العرب احتدمت فيها نقاشات قاسية حول طريقة التعامل مع الولايات المتحدة وتقييم سياستها ازاء العرب . وكان طرفا الإصطدام فاروق قدومي رئيس وفد فلسطين من جهة وعصمت عبدالمجيد رئيس وفد مصر من جهة أخرى ، وهنا شعر العراق ان مصر لا تتصرف كجزء من مجلس التعاون العربي الذي يضمهما الى جانب الاردن واليمن ، فقدومي طالب بادانة واضحة وصريحة لدعم امريكا لاسرائيل .. أيده وفد العراق وسانده رئيس الجلسة طارق عزيز ، وتعاطف معه رئيس الوفد الجزائري سيد احمد غزالي وزير الخارجية آنذاك ورئيس وفد ليبيا ابراهيم عزوز وزير الخارجية آنذاك ، في حين ساند الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي طروحات الوزير المصري ، ولعب الوزير الكويتي صباح الاحمد دور المهدىء في اتجاه تأجيل البحث في الموضوع ، وهو موقف يؤيد ضمناً الموقعين المصري والسعودي .

بعد يومين جمعت قاعة رباعية الشكل يتوسطها تكوين رباعي من الزهور البغدادية القادة العرب في مجمع قصر المؤتمرات الذي كان قد بني اصلاً سنة 1982 لاستضافة قمة عدم الانحياز التي حُرّم العراق من جمعها وانتقلت الى الهند في اخطر سنوات الحرب مع ايران عندما تراجعت القوات العراقية في الجبهتين الوسطى والجنوبية ..

وجلس أمير الكويت المقل في الكلام يصغي إلى صدام حسين الذي كان في ذروة شعوره بالارتياح بعد جمع القادة العرب بمن فيهم العقيد الليبي معمر القذافي الذي وصل من دمشق متأخراً عن الموعد المقرر لافتتاح المؤتمر مما حدا بالرئيس صدام حسين ان يخرج من القاعة ليستقبله في مطار المثني بقلب بغداد .

وجاء خطاب الملك حسين عاهل الاردن مؤثراً حزيناً وهو يدلي بشهادة مؤلمة عن الاخطار التي تهدد بلاده الى حد أطلق فيه صرخته العالية التي تحذر ان الاردن قد يضيع كما ضاعت فلسطين تحت وطأة العبء الاقتصادي الثقيل والخطر الاسرائيلي المحقق ، وخاطب القادة الاغنياء " لا يُعقل ان يُحجم المقتر مننا عن دعم غير المقندر " ... واختتم كلمته التي كانت شبه مرثية : " أرجو ان لا يأتي يوم لا أجد وأهلي في الأردن ما نردهه سوى صرخة الشاعر العربي الصاعدة من عمق جرحه :

"أضاعوني وأيا فتى أضاعوا ليوم كريبه وسداد ثغر"

وكان مساعدو الملك حسين قد اقترحوا عليه عدم تضمين خطابه هذا البيت الشعري - إلا انه أصر على إضافته الى نهاية خطابه في لحظة حزن عميق مر بها

وتحدث صدام حسين ليحث الحكام العرب على الاستجابة لصرخة الملك حسين ، وضرب مثلاً عن بدوي قدم لضييفه القهدير الذي صنع فيه حساءً لأولاده مع انه هو نفسه كان بحاجة الى هذا القهدير ... مشيراً الى ان العراق وبرغم الصعوبات المالية التي يعاني منها ... سيكون سباقاً في تقديم العون طبقاً لحال المثل البدوي الذي ضربه .

كان واضحاً أنه أراد تحفيز الاغنياء العرب ، بمن فيهم امير الكويت ، الذين ظلوا يصغون من غير اهتمام او تعقيب وهو الامر الذي جعل صدام حسين يتحدث بصراحة اكبر خلال جلسة مغلقة إلتأمت عقب الجلسة الافتتاحية ليعلن أن بلاده تتعرض لحرب يشنها عليه حكام حاضرون في المؤتمر من خلال اتباع سياسة زيادة الإنتاج وإغراق السوق النفطية مما أدى الى انخفاض أسعار النفط .

وقال : " عندما أغرق السوق النفطية بما هو فائض عن الحاجة تدنت الاسعار حتى وصلت احياناً الى سبعة دولارات للبرميل الواحد ، وبالنسبة للعراق فان كل انخفاض في سعر البرميل بمقدار دولار واحد يؤدي الى خسارة مليار دولار سنوياً " .

وأضاف : " بصراحة وبروح الاخوة والتبسيط المباشر لنقل ان الحرب تحصل احياناً بالجنود ، ويحصل الايذاء بالتفجيرات ، والقتل ، وبمحاولات الانقلاب ، وأحياناً أخرى يحصل بالاقتصاد ، لذا نرجو من اخواننا الذين لا يقصدون الحرب ولا يقصدون شن الحرب على العراق ان يدركوا ان هذا نوع من الحرب على العراق ... ولو كان في الجلد ما فيه يتحمل لتحملنا ، لقد وصلنا الى حال لا نتحمل فيه الضغط .

في هذه المرة أيضاً لم يبده أمير الكويت أي رد فعل .. غير انه حكّ برؤوس أربعة من أصابع يده اليسرى أطراف لحيته المصبوغة داكنة السواد . وبدا وكأن الكويتيين غير معنيين بما استمعوا اليه من كلام بما أظهره من تجاهل للأمر ، وهو اسلوب سبق لامير الكويت ان تعامل به مع مبعوثي الرئيس العراقي الذين حملوا اليه دعوات سابقة لمعالجة الاختناقات في العلاقات الثنائية ، وكان آخرهم الدكتور سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء الذي طار الى الامارات وقطر والسعودية والكويت بعد مؤتمر القمة ليطالب (من الكويت والإمارات) التوقف عن تجاوز الحصص المقررة في منظمة الاوبك .

في جدة ، نقل حمادي اقتراح صدام حسين الى الملك فهد لعقد قمة خماسية تجمع قادة العراق والسعودية والإمارات وقطر والكويت . وكان جواب الملك فهد : " نرحب بعقد القمة ، ولكن لندعزّ الوزراء يجتمعون اولاً فإذا لم يتوصلوا الى اتفاق ، ذهبنا الى اجتماع القمة " .

وفهم سعدون حمادي ان الملك فهد لم يعارض عقد القمة الخماسية ، بعد أن كان أمير قطر قد رحب بالمقترح عندما عرضه عليه في الدوحة . أما رئيس دولة الامارات فلم يوافق ولم يرفض واكتفى بان قال لحمادي : نوافق على ما يتفق عليه الاخوة مادامت تقوم بجولة وستعرض المقترح عليهم .. فنحن مع أي شيء يتفقون عليه .. واستنتج حمادي ، ان الشيخ زايد لا يعارض انعقاد القمة من حيث المبدأ .

وبعد ان انتهى المبعوث العراقي من مقابلة الملك فهد توجه الى مطار جدة لينتقل الى الكويت بموجب موعد مقرر مسبقاً مع صباح الاحمد ، الا انه فوجيء في المطار ببرقية تبليغه ان الوزير الكويتي غير قادر على استقباله في صباح اليوم التالي لارتباطه باجتماع لمجلس الوزراء ، فألغى رحلته المقررة ذلك المساء ، وعاد الى الفندق ليمضي الليل في جدة .

لكن غضب العراقيين تعاضم عندما علموا ان صباح الاحمد استقبل قبل الظهر وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي . نقل حمادي للشيخ جابر الاحمد ، الذي التقاه يوم 26 / 6 / 1991 ، دعوة الرئيس صدام حسين لعقد قمة خماسية للبحث في مشكلة زيادة انتاج النفط ، وقد وافق أمير الكويت على فكرة عقد القمة قبل ان يتصل به الملك فهد الذي أقنعه بعقد الاجتماع على مستوى الوزراء فقط .. وشرح المبعوث العراقي الأضرار التي تلحق ببلاده نتيجة عدم التزام الكويت بحصتها المقررة في منظمة الاوبك .

وكان صباح الاحمد وزير الخارجية حاضراً في الاجتماع كما هي الحال في كل مرة بحث فيها الدكتور حمادي مع امير الكويت قضايا النفط وهو ما أعطاه انطباعاً قوياً لديه بأن الشيخ صباح الاحمد هو المنفذ لسياسة زيادة الانتاج التي جاء يشتكي منها .

وواصل سعدون حمادي ، وهو يعرض بالارقام التي سجلها على ورقة امامه ، الخسائر التي لحقت بالاقتصاد العراقي في وقت هو بأمس الحاجة الى العملات الصعبة لتلبية احتياجات ما بعد الحرب وتسديد ما استحق عليه من ديون واعادة بناء ما دمرته الحرب ، وطلب من الامير موقفاً واضحاً ملتزم بموجبه الكويت بحصتها .. وتتوقف عن سياسة اغراق السوق بالفائض النفطي ، فوافق جابر الاحمد على طلبه ..

لكنه فوجيء عند نهاية الاجتماع ان صباح الاحمد انبرى موجهاً كلامه الى المبعوث العراقي :

– ليكن واضحاً أن حصة الكويت في الأوبك ينبغي ان تزداد .

فاجاب حمادي :

– كيف تزداد ونحن نريد ان نحافظ على الأسعار .

وشعر المبعوث العراقي ان كل ما قاله الامير لم يكن ذا قيمة ، وقد يكون الشيخ جابر قال شيئاً لا يقصده ، وان الشيخ صباح الاحمد هو الذي يقف وراء سياسة زيادة الانتاج ويصر عليها .

وقبل ان يخرج حمادي إلتفت يلقي نظرة أخيرة على الأمير لعله ينبس بكلمة ليرد على كلام اخيه الشيخ صباح ، لكنه لم يتكلم ... فأدرك المبعوث العراقي عندئذ ان مهمته قد فشلت .

وهاجم سعدون حمادي في مؤتمرين صحفيين عقدهما في ابو ظبي والكويت سياسة الانتاج التي اعتمدتها الدولتان ، وذكر ان الامارات التي كانت حصتها سنة 1988 لا تزيد عن 948 ألف برميل قد اوصلت انتاجها اواسط 1990 الى 1.2 مليون برميل وان الكويت تجاوزت سقف 5.1 مليون برميل يومياً لتصل الى ما يزيد على 1.2 مليون برميل يومياً .

جاءت تصريحات حمادي في ابو ظبي بعد حادثة مزدوجة قال لي في وقت لاحق إنه استنتج منها ان الامارات لن تلتزم بدعوة العراق لخفض الانتاج . فقد كان مقررأً ان يقيم وزير نفط الامارات الدكتور مانع سعيد العتيبة على شرف الدكتور حمادي دعوة غداء ، الا ان الدعوة الغيت في اللحظة الاخيرة ، وفوجيء المبعوث العراقي ان العتيبة عقد في الوقت المقرر لدعوة الغداء مؤتمراً صحفياً أعلن فيه (ان الامارات قدمت من التضحيات ما يكفي .. وهي تمسك بزيادة انتاجها من النفط) .. فما كان من حمادي الا ان دعا من جانبه الى مؤتمره الصحفي العاصف .

كان العراق يصر على عقد اجتماع خماسي على مستوى القمة ، حتى تصل الأطراف الخمسة الى اتفاق مكتوب موقع من قبلهم يلتزمون بموجبه بحصصهم المقررة في منظمة الاوبك ويتفقون على السياستين السعرية والانتاجية .. وخشيت العراقيون ان يحال هذا الملف الى لقاء وزاري يستطيع القادة بعده التملص مما وقع عليه وزراؤهم .. وهو ما حصل فعلاً

* **

جاهر الشيخ صباح الاحمد بسياسة معادية للعراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية مع أنه كان في خلال تلك الحرب من أكثر السياسيين العرب تأييداً للعراق ضد إيران ، وربما كان ذلك التحول سبباً في جعله اول الاهداف التي تعرضت للانتقاد من جانب بغداد .. خاصة بعد ازدياد نفوذه السياسي في الكويت ، بعد أن أظهر نزوعاً قوياً لتشكيل الحكومة وعزل منصب ولاية العهد عن رئاسة الوزارة ، وهو امر كان سعد العبدالله مستفزاً إذ لا يستطيع قبول فكرة اعطاء رئاسة الحكومة الى شقيق الامير الطامح ، ذي العلاقات القوية مع واشنطن ، الذي أدار عدداً من أخطر الملفات الحيوية ذات الصلة بالمشاكل المتفاقمة مع العراق ، فصباح الاحمد كان يقود العمل الدبلوماسي كوزير للخارجية ، ويرأس لجنة للأمن اعطت تعليمات محددة منذ الاشهر الاخيرة من سنة 1989 لتقييد حركة العراقيين في الكويت واستدعاء اعداد منهم للتحقيق معهم وتعذيبهم ، ثم طردهم الى العراق ، في وقت سرّب وكلاء محليين الى العراق لجمع المعلومات عن الوضع الاقتصادي والامن والسياسي ، وكان يشرف عملياً على السياسة النفطية ، خاصة بعد تعيين وزير جديد حديث العهد ، قليل التجربة ، هو رشيد العميري كان عليه ان ينفذ سياسة معدة من غيره يوجهها الامير ويشرف عليها اخوه صباح الاحمد ، وكان أخطر الملفات التي تولاها صباح الاحمد هو ملف الحدود بين العراق والكويت بدلاً من ولي العهد سعد العبدالله الذي طالما فضل العراقيون التعامل معه لما كانوا يظنون به من قلة حيلة وربما .. سذاجة . لذلك كانت الطلقة العراقية الاولى قد صُوبت الى صباح الاحمد دون سواه من المسؤولين الكويتيين . عند حضور خمس وعشرين شخصية كويتية في 15 تموز يوليو 1990 الى بغداد ، بعد ان كان في نية العراق دعوة جميع قيادات الفعاليات الشعبية ، واكبر عدد من الكتاب والمثقفين والشخصيات الاسلامية الى بغداد ، وكان قد تقرر ان يتوجه مسؤول عراقي الى الكويت منتصف شهر تموز ليتولى دعوتهم بنفسه الا ان المعلومات التي أبرقتها السفارة العراقية في الكويت حول تقييد سفر الشخصيات الكويتية الى بغداد أرجأت تلك الزيارة ، وحضر الى العراق ممثلون للمحامين والمعلمين ، وكتاب فلسطينيون عاملون في الكويت ، وصحفيون كويتيون ، وبعض رؤساء العشائر .

ذهبت الى مقر اقامتهم بفندق الرشيد لأرحب بهم واصطحبهم الى لقاء مع وزير الاعلام . وكان معي في سيارتي أربعة منهم ، سألتني منهم صحفي كويتي : ان كانت المشكلة جادة هذه المرة .. فقلت له : نعم انها جادة اكثر مما تصور . ووجهت سؤالاً محدداً الى الاربعة : هل يوجه صباح الاحمد السياسة النفطية .. ؟ ولم يكن السؤال مسبقاً ، ولذلك فوجيء به مستمعوه واختلفوا في الاجابة عليه . ولكنهم بعد خمس دقائق ، عندما كانوا يجلسون حول وزير الاعلام العراقي ، استمعوا الى ما فسر لهم سر السؤال المفاجيء الذي طرحته في الطريق الى بناية وزارة الاعلام ، فقد وصف لطيف نصيف جاسم الشيخ صباح الاحمد بانه (عميل لامريكا) .. وذهل الحاضرون ، وتبعثرت تعليقاتهم بين الصمت .. ومدح العراق .. وتمنى ان تحل المشكلة ، الا واحداً قال بلغة هادئة إنه يعرف صباح الاحمد ويعتقد انه ليس شيئاً الى الحد الذي يستحق الاوصاف التي أعطاها وزير الاعلام .

عاد الحضور الى الفندق ليرفعوا سماعات الهاتف الى الكويت ينقلون الى صحفهم وأصدقائهم ونقاباتهم ما استمعوا اليه وهم موزعون بين الذهول ، وعدم

القدرة على تصديق ما استمعوا اليه ، وكان عليّ في المساء ان أشرح ، خلال دعوة جمعت فيها الوفد بخان مردان ، الاسباب التي تجعل صورة صباح الاحمد سيئة في عيون العراقيين ، وسألني الجميع ، ومنهم الشاعر محمد الفايز (الذي توفي بعد سنة من ذلك اللقاء) والصحفي عدنان الراشد إنز كان ما استمعوا اليه هو رأي الرئيس صدام حسين ... فضحكت ، وقلت لهم : ان الذي تحدث اليهم هو وزير الاعلام ، وهو الشخص المخول بعرض الموقف الرسمي للدولة ، وعليهم ان يستنتجوا بصورة صحيحة ، وان يدركوا ان الامر جاد . وان كل كلمة قيلت لهم كانت محسوبة ومحددة ، ولم يكن ثم لبس او سوء تعبير او زلة لسان ..

لذلك بدت السهرة ليلتئذ كئيبة .. ومتعثرة الحوار .

× × ×

كانت بغداد التي تنتظر عودة مبعوثها قد وجدت في تحول الاعلام الكويتي عن مساندة العراق والترويج لخطابه العربي ، ثم مغازلة هذا الاعلام لايران والترويج للموقف السوري في لبنان ، ونشر موضوعات تتضمن اسقاطاً لما حصل في اوربا الشرقية على أوضاع العراق ، مثل مهاجمة (تشاوشيسكو العرب) .. إشارات تدل على وجود ادارة منظمة تنسق السياسات الاقتصادية والنفسية والاعلامية ضد العراق الى جانب الضغط الامني ، عندما اكتشفت المخابرات العراقية ان المسافرين الكويتيين الذين يترددون على العراق يقومون بجمع معلومات عن الوضع الامني والسياسي والاقتصادي ، وان السلطات الكويتية تقدم تسهيلات لعراقيين منشقين يقيمون فيها .

في حين استمر تهريب كل ما هو ثمين من الموجودات العراقية الى الكويت ، بما في ذلك الذهب والسجاد والتحفيات والمخطوطات والمواد الكهربائية . ويسرّت السلطات الكويتية تهريب العملة العراقية بكميات كبيرة وهو الامر الذي أدى الى جانب عوامل اخرى ، الى انهيار سعر الدينار العراقي امام الدينار الكويتي الى 20 / 1 ، بعد ان الدينار العراقي يساوي 250.1 ديناراً كويتياً قبل عشر سنوات .

وفي الوقت نفسه رصد العراق الاتصالات السرية بين الكويت ومنافسي العراق التقليديين سوريا وإيران .

ثم رصد العراقيون في الاسبوع الاول من تموز (يوليو) 1990 ~ اتصالاً قامت به الحكومة الكويتية مع مجموعة (لويديز) المصرفية في بريطانيا بحثت خلاله خيار بيع ديونها لدى العراق ، وهو امر أثار قلقاً جديداً في بغداد التي طالما تحاشت ربط مديونيتها بالبنوك الدولية ، خشية ان ترتفع اقتصاديات البلاد ، وكانت الحكومة العراقية تفضل الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية عن طريق الحكومات والشركات الكبيرة مبتعدة عن ما اعتاد الاقتصاديون العراقيون عدّه (مصيدة العالم الثالث) وهي الافخاخ التي تنصبها مجموعات البنوك الدولية الكبيرة .. وكانت الاتصالات الكويتية لبيع الديون العراقية الى (لويديز) سبباً قوياً لإثارة القلق والشك في بغداد .

عندما اجتمع عدد من اعضاء مجلس قيادة الثورة يوم 27 / 6 / 1990 للإستماع الى تقرير قدمه الدكتور سعدون حمادي عن جولته الخليجية ، ولقائه بأمر الكويت ، استنتجوا في الحال انهم بحاجة الى اختيار ما أسماه المجتمعون (لغة اخرى في التعامل مع الكويت) .

وكادت معضلة تدفق كميات فائضة من النفط الى السوق العالمية تجد حلاً عندما جرى تصغير مقترح عراقي بعقد قمة تضم السعودية والعراق وقطر والكويت والامارات الى اجتماع لوزراء النفط التأم في جدة في يومي 10 و 11 / 7 / 1990 ، والتزم فيه الوزراء الخمسة بالعودة للإلتزام بالحصص المقررة في منظمة الاوبك .. وما كاد الاجتماع ينفذ حتى أعلن وزير النفط الكويتي آنذاك رشيد العميري في 15 / 7 / 1990 ان حكومته لن تلتزم بالإتفاق اكثر من ثلاثة أشهر ، وانها ستعاود ضخ النفط بما تراه مناسباً لمصالحها .. وتلك المرة التقط العراقيون التراجع الكويتي عن الاتفاق على انه (مؤشر جدي مضاف) لوجود خطة منظمة لدفع العراق الى شفا الانهيار الاقتصادي ، وهو يعني لدى بغداد إضعاف مصداقية الدولة على تصريف الامور العامة وإشباع الأفواه التي ما عادت راضية كما كانت طوال سنوات الحرب مع ايران .

ارتفعت اسعار النفط بعد اجتماع جدة لتستقر طوال اسبوع على سعر (19) دولاراً بزيادة نصف دولار عن اسعارها في الوقت نفسه من السنة الماضية .. وانعقد اجتماع وزراء نفط الاوبك في جنيف في 27 تموز (يوليو) تحت ضغط عراقي تسانده ليبيا والجزائر ، وهو الامر الذي فرض تحديد سعر جديد للنفط هو (21) دولاراً وتحديد سقف الانتاج ..

لكن تمتع العراقيين بهذه الزيادات في أسعاد النفط كان قصيراً وقلقاً ، ففي اليوم نفسه 27 تموز (يوليو) هدد وزير العلوم الاسرائيلي يوفال نيئمان بمهاجمة العراق بالاسلحة الكيماوية ، فأدى ذلك الى زيادة درجة التحسب والقلق في العراق وبلوغ استنتاج قاطع بان البلاد ستكون هدفاً لضربة اسرائيلية مؤكدة .

مرة اخرى تجمعت على طاولات القادة العراقيين معلومت تساعد على تفسير السلبية التي قابل بها الكويتيون مطالبهم .. فقد نقل تقرير عاجل من لندن الى بغداد ، أعدّه جهاز مراقبة عراقي للإتصالات الكويتية ، ان السيدة مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية بعثت الى امير الكويت وولي العهد رسالة عاجلة تحثهما في الاسبوع الاخير من شهر تموز (يوليو) على (رفض المطالب العراقية ، وابقاء الخلافات معلقة بدون تسوية) ... ومرر كويتيون معارضون في الوقت نفسه الى بغداد تقريراً عن اجتماع ضم الامير وولي عهده ووزير الخارجية بحثوا فيه تطمينات بريطانية بالتدخل في حالة وقوع أي اشتباك مع العراق والتوصية بعدم الاستجابة لأية مطالب يأتي بها الوفد العراقي الى اجتماع جدة .

وفي الوقت نفسه ، أعدت الاستخبارات العسكرية العراقية تقريراً عن اقتراب سفن حربية امريكية من سواحل الكويت في السادس والعشرين من تموز (يوليو) ، ووصول سبعة ضباط امريكان بعد ثمان وأربعين ساعة الى مطار الكويت .

تدافعت الاسباب المعجلة في البحث عن البحث عن الحل الشامل لمعضلة العراق التي زاداها الكويتيون صعوبة وتعقيداً ، وصار الحلم الذي يشغل السياسيين والاقتصاديين والمتقنين ، والعسكريين أيضاً ، هو ان تتكامل اقتصاديات العراق والكويت . وإنز قل ذلك عن هذا المستوى فلا يجوز ان يتداعى الى اقل من تمتع بوضع العراق الدولة الأكبر التي تحظى بالامتياز والأولوية ، فلا يجوز ان يأكل الاصغر من الأناء الكبير ويأكل الأكبر من الأناء الصغير ، ولا يجوز ان تسحب قوة اقليمية ثانوية مثل الكويت العراق من أطرافه كدولة اقليمية قائده وحامية ، وكان ثمة من يقول : عندما يكون لديك جيش من مليون رجل لا تستطيع ان تؤكله فأرسله الى أرض أخرى يأكل من أنعامها .

وشهد شهر تموز (يوليو) حدثاً آخر عزز شكوك بغداد بوجود من يتآمر عليها . فقد تمكن فريق فني عراقي يعمل ضمن منظومة تينبصت كانت تشمل دائرة تتجاوز حافاتها اعماق الاتحاد السوفيتي من الشرق وشمال افريقيا غرباً والقرن الافريقي جنوباً ، ان يلتقط محادثة هاتفية على المحور الجنوبي في المنطقة الصحراوية الممتدة بين ساحلي البحر الاحمر غرباً والخليج العربي شرقاً .. وادخل الفنيون التسجيلات التي حصل عليها الفريق الى غرفة الاختبار والتحليل ..

ولم يخطر ببال الفنيين انهم التقطوا حديثاً بين زعيمة بلدين عربيين ، وخبم الفنيون في مذكراتهم التي رفعوها الى رؤسائهم الأعلى ما يلي :

وردت مكالمة هاتفية باللهجة الخليجية بين مسؤولين يبدو انهم رفيعا المستوى ، يحتمل ان يكون المتحدث بمستوى رئيس وزراء او أكثر ..

لكن القيايديين العراقيين الذين استمعوا الى التسجيل ادركوا على الفور ، من معرفتهم الشخصية ، ان المتحدثين هما الملك فهد .. والشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات وليس الشيخ حمد بن خليفة امير قطر كما شاع في حينها .. وان المحادثة قد تمت مساء يوم التاسع من تموز (يوليو) قبل يوم واحد فقد من انعقاد اجتماع وزراء النفط في جدة .

كان العراق هو محور الحديث ، ولعل أخطر ما اهتمت به القيادة العراقية ، اشارات من الملك فهد بأن الامر لا يحتاج ، ازاء مطالب العراق ، غير شهرين من الانتظار فقد بحيث ستنشأ ظروف جديدة بعد هذين الشهرين لا يعود الخليجيون تحت وطأة الضغط العراقي . (نص المحادثة ملحق بالفصل) . وأضيفت هذه الالتقاطة الهاتفية الى المعلومات التي تحسستها المخابرات العراقية واستخباراتها العسكرية عن وجود (خطة لتوجيه ضربة مركبة قد تتجاوز الضربة العسكرية الاسرائيلية المتوقعه وحدها الى ما هو اكبر باسقاط نظام الحكم ، وخلق البلبله داخل البلاد ، ومواصلة سياسة زيادة الانتاج النفطي ، بهدف امتصاص اية نتائج سياسية او معنوية او اقتصادية تلتبت للعراق عن كسب الحرب مع ايران) .

تكتم القيايديون العراقيون على المحادثة الهاتفية ، واداموا صلاتهم بالسعوديين ، فتحدث صدام حسين مع الملك فهد الذي طلبه في الثامن عشر من تموز (يوليو) ، واستقبل وزير الخارجية السعودي يوم الحادي والعشرين من تموز (يوليو) ثم عاد واستقبله ثانية يوم الثامن والعشرين من الشهر نفسه .

وتتابعت الاتصالات العربية ببغداد اثر خطاب الرئيس صدام حسين في ذكرى تغيير 1968 الذي حذر فيه قادة دولة الخليج من ايداء العراق بإغراق السوق النفطية ، و أذهرهم فيه بان صبر العراق سينتهي عند حد يلجأ فيه إلى الوسائل التي يراها كفيلة بأخذ حقه .

وأعلن في اثر الخطاب نص الرسالة التي سلمها طارق عزيز الى الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية وتحدث فيها عن : (حرب مزدوجة تشنها الكويت ضد العراق لا تقل عن العدوان العسكري المباشر) .

وتلقى صدام حسين في التاسع عشر من تموز (يوليو) مكالمتين هاتفيتين من الملك حسين عاهل الأردن والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين استفسرا فيهما عن مطالب العراق وعرضا تهدئة الخلاف مع الكويت .

× × ×

تحسست بغداد وجود تنسيق أمريكي - كويتي ، عندما صدر اول تصريح علني عن ريتشارد باوتشر - الناطق باسم الخارجية الامريكية ، يوم 19 / 7 /

1990 و أعلن فيه " أن الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بدعم الدفاع الفردي والجماعي لأصدقائنا في الخليج " .

ولفت صدام حسين انتباه السفارة ابريل غلاسي عندما قابلها بعد ستة ايام الى ان العراق لا يعترض على اهتمام امريكا بأمن اصدقائها ، ولكنه لا يقبل ما ينطوي عليه التصريح من تهديد مبطن .

وعاد وكيل الخارجية الأمريكية " جون كلي " بعد عشرة ايام من تصريح " ريتشارد باوتشر " ليؤكد مرة أخرى ، وعلناً ، مساندة الولايات المتحدة للكويت عندما قال : " ان بلاده تعترم القيام بكل مافي وسعها لدعم اصدقائها في الخليج بعد ان حشد العراق قوات كبيرة أمام الكويت " ، وهو الامر الذي اعطى بغداد تفسيراً أوضح للتشدد في الموقف الكويتي عشية لقاء جدة ، وبلور فهماً مطلقاً لرفض الحكومة الكويتية المطالب العراقية ، ولم يبق أمام بغداد غير ان تفحص الطريقة التي سيتصرف فيها الوفد الكويتي في محادثات جدة المنتظرة ، لتتأكد من وجود امر مبيت للعراق .. في لحظة تسابق سري مع الزمن .

اتصل الرئيس صدام حسين في الحادي والعشرين من تموز (يوليو) بالرئيس المصري حسين مبارك وتلقى مكالمة هاتفية من الملك حسين والرئيس اليمني علي عبدالله صالح .

وفي كل مرة تحدث فيها الرئيس صدام حسين مع القادة العرب ، نبههم الى ان العراق لن يرضى بتهدة الخواطر حلاً للموقف ، وانه عازم على اخذ حقوقه كاملة ، بأية وسائل تتيح له ذلك .. وكان ذلك إشارة إلى أن العراقيين لن يجدوا نهاية للأمر في عملية (تبويس) للحى اعتاد العرب أن يلجأوا إليها لتجميد مشاكلهم من حين إلى آخر .. وقد تفاوتت درجة التقاط هذه الإشارة عند القادة الذين اتصلوا بالعراق عشية الثاني من آب (أغسطس) .

توقعت الأنسة (ابريل غلاسي) سفيرة الولايات المتحدة لدى العراق وهي تستقل السيارة المرسيديس التي انطلقت بها منتصف ظهيرة ساخنة من صيف بغداد انها متوجهة لملاقاة وزير الخارجية السيد طارق عزيز ، بعد ان تم استدعاؤها على عجل بحيث لم تتمكن من الاتصال مع واشنطن ، لإعلامها باستدعائها الى لقاء وصفه لها وكيل الخارجية العراقية السيد نزار حمدون بانه لقاء مهم ، ولتحصل على تعليمات من حكومتها .

وفهمت السفارة ، التي دربت نفسها كثيراً على استيعاب دلالات المفردات التي يخاطبها بها المسؤولون العراقيون ، ان الانسب هذه المرة ان تذهب وحدها في هذا اللقاء ، ولذلك لم يرافقها أي مساعد من موظفيها في السفارة كما اعتادت ان تصطحب شخصاً ثالثاً يدون لها محاضر لقاءاتها .

عند الواحدة من بعد ظهر الاربعاء 1990 / 7 / 25 وجدت نفسها في إحدى غرف القصر الجمهوري امام الرئيس صدام حسين وقد دخل معه وزير الخارجية السيد طارق عزيز وثلاثة من مساعديه ، وتمكنت من استخدام لغتها العربية في تبادل عبارات الترحيب والمجاملة وهي واقفة تصافح الرئيس ، ليبدأ بعد ذلك لقاءها الأخير في بغداد .

كانت العبارة الاولى التي ابتدأ الرئيس صدام حسين حديثه بها :

– لقد طلبتك اليوم لأتحدث معك في موضوع جدي حديثاً سياسياً أرجو اعتباره رسالة موجهة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش .

ولعل أهم ما دار في اللقاء إعطاء صدام حسين إشارات قاطعة عن نية العراق استخدام القوة في حالتين ، الأولى التعرض للتهديد والثانية عدم الحصول على ما يطالب به من الكويت .

فقد قال في أول إشارة له خلال الحديث عن استخدام القوة :

– إذا استعملتم طرق الضغط والإكراه ، فإننا سنعمل بطريقة الضغط واستخدام القوة .

أما الإشارة الثانية حول الكويت فقد وردت على النحو الآتي :

– نحن نعرف أنكم قادرون على إلحاق أذى بنا .. ونحن لا نستخدم التهديد ضدكم ولكننا قادرون على إلحاق أذى بكم ، وكل واحد يلحق أذى بقدر حجمه ، ونحن لا نستطيع أن نأتي إليكم في الولايات المتحدة .

أما الإشارة الثالثة حول احتمال وقوع الحرب فقد جاءت بالعبارات الآتية :

– نحن لا نريد الحرب ولكن لا تدفعونا لأن نعتبرها الطريق الوحيد أمامنا لنعيش بكرامة ويعيش بقيتنا بسعادة .

وجاءت الإشارة الرابعة على النحو الآتي :

– عندما يصرون على إضعاف العراق (يقصد الكويت والإمارات) فإنهم يساعدون الأعداء ، عند ذلك فمن حق العراق ان يدافع عن نفسه .

وعندما سألت السفارة عن نيات العراق بعد تصعيد الموقف السياسي ونشر قطعات عسكرية كبيرة في الجنوب ، تضمن جواب الرئيس صدام حسين ما يمكن عدّه الإشارة الخامسة على احتمال لجوء العراق الى القوة .

– نريد ان نتوصل الى حل ينصفنا ، ولكن ، في الوقت نفسه ان نُشعر الآخرين انه لم يعد لنا مجال للصبر .

ثم قال : لقد حاولنا معهم بكل الطرق .

نص المقابلة ص 167 .

خرجت " غلاسبي " دون ان تتمكن من تدوين نص ما دار في اللقاء ، واكتفت بما وضعته على ورقة صغيرة من ملاحظات مجتزأة من اللقاء ، وانطلقت الى سفارة الولايات المتحدة لتعطي اول ايجاز لواشنطن عبر الهاتف ، ثم تدون على الورق ما حفظته في ذاكرتها من مضمون اللقاء الذي وصفته لوكيل الخارجية العراقية بأنه لقاء مهم وناجح ، وكانت فريحة مثل طفلة لأن الرئيس قد تفرغ لمقابلتها على مدى ساعتين في لحظة حاسمة من التطور السياسي في المنطقة .

كان السيد طارق عزيز قد طار إلى الإسكندرية ليجتمع مع الرئيس حسني مبارك ، يوم الثاني والعشرين من تموز (يوليو) ، ثم ينضم في اليوم التالي إلى قمة مصرية - أردنية جمعته إلى جوار الملك حسين والرئيس حسني مبارك .

وفي الرابع والعشرين من تموز (يوليو) أجرى صدام اتصالاً هاتفياً مع الرئيس علي عبدالله صالح ، وتوجه مبعوث من الرئيس العراقي إلى قطر والبحرين ليسلم أميرها رسالتين حول الوضع المتفجر بين العراق والكويت .. وفي تلك الأثناء كان الرئيس حسني مبارك قد وصل بغداد في زيارة لم يكن أحد ليديري أنها ستكون الأخيرة قبل انهيار العلاقات المصرية - العراقية ..

وثار جدل واسع بين بغداد والقاهرة حول وقائع هذا اللقاء ، " الذي جرى في قصر القادسية ، الذي دُمر في اول ضربة جوية على بغداد فجر 17 / 1 / 1991 " إذ أشاع الرئيس المصري انه حصل من الرئيس صدام حسين على وعد بعدم استخدام القوة مع الكويت ، لكن الرواية العراقية تذهب الى غير ذلك ، وتستشهد بالحضور من أعضاء الوفدين وعددهم ستة عشر شخصاً ..

فقد استفسر الرئيس حسني مبارك حول الحشد العسكري العراقي في الجنوب وإن كان العراق ينوي استخدام القوة مع الكويت فأبلغه الرئيس صدام حسين ان العراق لن يلجأ الى استخدام القوة في انتظار ما سيسفر عنه لقاء جدة ، وأوصى الرئيس العراقي ، مستمعه المصري ، بعدم طمأنة الكويتيين حتى لا يكون ذلك سبباً في اتخاذهم موقفاً متشدداً خلال لقاء جدة .

لكن الرئيس المصري ، الذي طار الى الكويت ، ذهب ليبشر الشيخ جابر الاحمد وولي عهده بأن " العراق لن يستخدم القوة " ، دون ان يوضح لهما ان عدم استخدام القوة مؤجل حتى لقاء جدة ومقترن بما سيخرج به الوفد العراقي من هذا اللقاء .

يؤكد الرواية العراقية ، نص ورد في محضر لقاء صدام مع سفيرة الولايات المتحدة ابريل غلاسبي ، الذي جرى بعد يوم واحد من مغادرة الرئيس المصري بغداد وقبل سبعة أيام من دخول القوات العراقية الى الكويت ، وقبل ستة أيام من لقاء جدة .
إذ روى صدام في نهاية اللقاء تفاصيل زيارة الرئيس المصري الى بغداد على النحو الآتي :

" قال لي الاخ مبارك ان الكويتيين خائفون ، ويقولون يوجد عسكر على بعد عشرين كيلومتراً من خط الجامعة العربية ، فقلت له : بغض النظر عما يوجد ، سواء أكان الموجود شرطة ام جيشاً ، وكم عدد الموجود ، وماذا يفعل .. طمئن الكويتيين .. ونحن من جانبنا لن يحصل شيء الى ان نلتقي معهم .. وعندما نلتقي ونرى ان هنالك أملاً ، لن يحصل شيء .. وعندما نعجز عن إيجاد مخرج ، فأمر طبيعي ان لا يقبل العراق ان يموت .. "

والتقط الكويتيون الاشارة الخاطئة ..

وعندما زار ياسر عرفات الكويت يوم 29 / 7 / 1990 قادماً من بغداد ، تيقن ان الانفجار مقبل ، وان الكويتيين التقطوا اشارات خاطئة ، حول استبعاد لجوء العراق الى استخدام القوة في جانب ، كما حصلوا على تشجيع ما في جانب آخر ، مما يجعلهم يتشددون عشية ذهابهم الى اللقاء الحاسم في جدة .

كان عرفات حريصاً على منع الانفجار الكبير ، فطار من بغداد الى الكويت ليقابل يوم 29 تموز (يوليو) 1990 الشيخ جابر الأحمد ..
تحدث عرفات بصراحة ليضع امير الكويت في صورة ما رأى ببغداد ، وأوضح له ان العراق جاد في الحصول على حقوقه التي يطالب بها ، وان عليه ان يتعامل بجدية تامة مع ما تقوله بغداد وخاطب الامير الذي كان يصغي بدون تعليق :

- انني حريص على الكويت ، وأنتم تعرفون موقفي وعمق علاقتي معكم ، ولا بد لي من موقف الحرص عليكم ، ان أنقل لكم صورة حقيقية عن الوضع الخطير الذي آلت اليه العلاقات بينكم وبين العراق .

لم يجد عرفات أي صدى لدى الامير لكلامه وهو ينقل اليه بعبارة محددة ، انذاراً لا يقبل التأويل .

لم يسمع غير كلمات شاحبة : - لن نقبل ما تطلبه بغداد ..

وخرج من مكتب الامير ، ومعه بعض الامل بأن يحصل من ولي عهده على ما بذل به عليه الامير ، فتوجه لمقابلة الشيخ سعد العبدالله ولي العهد وذكره على

الفور بالعلاقة التقليدية العميقة التي تربط الفلسطينيين به .

فقد نشأت بينه وبين فلسطيني الكويت علاقات من التنسيق على مدى عشرين سنة – ولطالما لجأ سعد العبدالله الى عرفات وصلاح خلف وخالد الحسن وسليم الزعنون لمنحه الدعم السياسي في مواجهة التحديات التي تثيرها الأطراف المنافسة في العائلة الكويتية الحاكمة .

قال عرفات لسعد العبدالله : - انك ذاهب غداً الى جدة لملاقاة الوفد العراقي ، فأياك ان تذهب صفر اليدين .. ان عليك ان تأخذ شيئاً بيدك .

مضى عرفات ليكون أكثر وضوحاً في مخاطبة مضيفه : - إياك ان يضحك عليك اولاد جابر ، (في إشارة الى الأمير وأخيه صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك) ..

لكن عرفات اكتشف ان كلامه لم يلق تجاوباً من صديق الفلسطينيين القديم ، فجمع مرافقيه وتوجه الى المطار مهموماً ، وشعر مستقبليه في تونس انه كان متشائماً ، يائساً من امكانية العثور على حل لأزمة مقبلة على الانفجار لا محالة .

عندما سأله مساعده إنز كان يتوقع ان يتحقق في لقاء جدة حل للخلافات أجاب ببطء .. لا أعتقد .

وروى لي الملك حسين أنه بذل محاولة أخيرة مع الحكومة الكويتية نهاية شهر تموز 1990 (يوليو) عندما كان يحاول منع وقوع الانفجار .

- رأيت الجو متوتراً فقررت القيام بزيارة قصيرة الى بغداد والكويت ، وقلنا للكويتيين ان لقاء جدة المنتظر مهم للغاية ومن الضروري حل المشكلة سواء أكانت تتعلق بالحدود او بالمديونية ، وكنت صريحاً معهم ، وذكرتهم اننا خلال انعقاد القمة الاسلامية في الكويت كنا نستمع الى أصوات الصواريخ والمدافع تتردد من جنوب العراق حيث تدور معارك طاحنة كلفت العراقيين ضحايا كبيرة وكان الخطر ماثلاً أمامكم .

وأشار الملك حسين ان الكويتيين قالوا له :

- نحن نعرف ان الديون لن تعود .

فقال الملك :

- لماذا لا تسامحهم بها إذن .

أجاب أمير الكويت :

- إن بقاء الديون يخدم العراق اقتصادياً ويساعدهم مالياً على أساس إظهار حاجتهم الى القروض الدولية والمساعدات .

فعلق الملك حسين :

- إنني لا أفهم هذا المنطق وأنا غير مقتنع به .

وجرس نقاش موسع وصريح بين عاهل الاردن من جهة وأمير الكويت وولي عهده ووزير خارجيته من جهة أخرى ، بعد ان تناهت الى مسامع الملك حسين معلومات ، كانت قد وصلت من قبل الى المسؤولين العراقيين ، عن اجتماع حضره الشيخ سعد العبدالله مع العسكريين الكويتيين أبلغهم فيه ان واجبهم هو تأخير أي تقدم عسكري عراقي لمدة 24 ساعة حتى يحصل التدخل العسكري الامريكي .

قال الملك :

- أن عليكم ان تكونوا مرنين في موضوع الحدود وأنتم ذاهبون لملاقاة العراقيين في جدة .

هنا إنبرى الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتي ليقول :

- إننا لن نتنازل حتى عن شبر واحد ، فدستورنا لا يسمح لنا بذلك .

فعلق الملك حسين :

- نحن في وضع القدس فيه محتلة ، فكيف لا نتخلى عن شبر من الارض اذا كان ذلك يُغنيننا عن مشكلة جديدة .

وجاءته اجابات الكويتيين تتداخل مع بعضها البعض :

- اذا كان العراقيون يريدون ان يدخلوا ، ليدخلوا .. فسيأتي الامريكان ليخرجوهم من الكويت .

لم تنزع جهود القادة العرب الفتيل من قنبلة اقترب موعد انفجارها .

إذن كانت هناك حاجة لمن يستطيع الجلوس امام بغداد لعقد صفقة شاملة تنزع الشعور بالخطر من أذهان العراقيين وتكفل لهم ضمانات لإعادة البناء وتوفير مستلزمات ثبات الوضع القائم جغرافياً وسياسياً في الخليج . وضمان تدفق النفط بأسعار متوازنة ..

.. ولذلك كان هناك من يتحدث عن امكانية قيام وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر بزيارة تاريخية الى العراق .

وكانت هناك أكثر من فرصة لنجاح مثل تلك الزيارة – لو أنها وقعت فعلاً – ومن ذلك ان العراق حرص على عدم المس بوزير الخارجية بل على العكس سبق للقيادات العراقية ان أشادت به وأظهرت رغبتها في التعاون معه .. ثم ان واشنطن كانت تملك اكثر الاوراق حسماً عشية الانفجار ، فهي الطرف الذي يوفر الحماية والتشجيع للكويت ، وتستطيع ان تحدد اتجاهات الموقف الكويتي في لقاء جدة ، وهي الجهة المعنية بمسألة اسعار النفط وسياسة زيادة الانتاج ، وهي الدولة التي تستطيع وحدها ان تبرهن للعراق زوال احتمال تعرضه للضربة الاسرائيلية التي كانت بغداد تتوقعها في أية لحظة ، وهي ايضاً القوة الدولية الالهة المعنية بالتعامل مع انتشار اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .

ثم ان بغداد كانت ستفضل التعامل مع السيد لا مع التابع في موضوع الكويت واسرائيل .. إذن ماذا لو زار الوزير جيمس بيكر بغداد يوم 28 او 29 تموز يوليو 1990 ..؟ ماذا لو جاء وبدأ الحوار الشامل الذي يبدد الشكوك ويقدم الضمانات ؟ الجواب المحتمل عن هذا السؤال الإفتراضي : ان بيكر كان قد جاء لو كانت الولايات المتحدة راغبة فعلاً في منع وقوع الانفجار .. لكان بدأ عصر آخر في المنطقة .

ومنذ اعلان العراق شكاواه من مواقف الكويت وسياساتها ، لم تعتمد الادارة الامريكية الى الاتصال بالعراق ، بل كانت مواقف واشنطن تعلن عبر وسائل الاعلام مباشرة من دون أن يسبقها مرور عبر قنوات الاتصال الدبلوماسية التي اعتاد الطرفان أن يخاطبا بعضهما من خلالها على مدى السنوات الست الماضية منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية سنة 1984 .

وكان أكثر ما يثير حساسية القيادة العراقية ان يخاطبها طرف مقابل عبر وسائل الإعلام متجاهلاً الاتصال المباشر ، وقد وقع لقاء صدام حسين مع سفيرة الولايات المتحدة قبل 2 آب اغسطس والقائم بالأعمال الامريكي بعد ذلك التاريخ بناءً على طلب الجانب العراقي ومبادرته .. وبدا ان واشنطن – التي اصدرت تحذيرين عبر وسائل الاعلام (تصريحاً ريتشارد باودتشر وجون كيلى) وكأنها ترغب من الناحية العملية في وقوع الانجار لا منع وقوعه ..

ولم تكن بين بغداد وواشنطن عشية الانفجار الكبير اية دبلوماسية وسيطة ، عبر أطراف ثالثة ، ورغم ان الامريكان بارعون في تحريك مثل هذه القوى الوسيطة في اللحظات الحرجة . عندما يكونون راغبين فعلاً في منع حصول تدهور في أزمة ما ، فلم يمنع حصول الانفجار في أزمة جزيرة الخنازير 1961 غير تحرك في لحظة ما قبل الصهدام ، قام به طرف ثالث لا يتمتع بصفة حكومية . عندما اتصل دبلوماسي سوفيتي بصحفي امريكي وقدم عبره عرضاً لعقد صفقة سلام ، تقوم على الانسحاب السوفيتي مقابل ضمانة عدم غزو كوبا . وتولى الصحفي لاحقاً دور المكوك بيد الادارة الامريكية والسفارة السوفيتية حتى نضجت ظروف ممكنة للحوار المباشر والرسمي بين الطرفين ..

أما على جبهة الخليج فلم تكن ثمة دبلوماسية سرية خلف الكواليس بين اهم مركزين للمواجهة .. بغداد .. وواشنطن .. وتدافعت الاحداث .. في ممر لا أمان فيه ، ولا كايح .. وكأن المتنافسين كانوا متوجهين الى معركة كبيرة .. بحجم ما سيقع .